14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

الأحد - 20 مايو 2012 - العدد 15471

البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

للبنك الأهلي اليمني كما هي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١م بخطابه رقم (٣٨٩٢)بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠١٢م.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-ب أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

ج) *المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المصدرة ولكن ليست سارية المفعول بعد ولم تطبق مبكراً :*

لتجنب الشك، فإن المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية والتي صدرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية قبل ٣١ ديسمبر ٢٠١١م وليست سارية المفعول بعد، لم تطبق في مبكراً:

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧): الإفصاحات– تحويلات الموجودات المالية

تزيد التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧) من متطلبات الإفصاح عن المعاملات المنطوية على عمليات تحويل الموجودات المالية، وهي سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١م. يقصد من هذه التعديلات توفير شفافية أكبر حول التعرض للمخاطر عند تحويل موجودات مالية، لكن الناقل يحتفظ بمستوى من التعرض المستمر في الموجودات. تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات حيث تكون تحويلات الموجودات المالية غير متساوية التوزيع خلال الفترة.

لا تتوقع الإدارة أن يكون لهذه التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٧) تأثير كبير على إفصاحات البنك. ومع ذلك، إذا دخل البنك في أنواع أخرى من تحويلات الموجودات المالية في المستقبل فقد تتأثر الإفصاحات بشأن هذه التحويلات.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): الأدوات المالية

يقدم معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩م متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المعدل في أكتوبر ٢٠١٠م متطلبات تصنيف وقياس المطلوبات المالية ولعكس الاعتراف. يمكن وصف المتطلبات الرئيسية المالية الدولي رقم (٩) على النحو التالي:

- يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن يتم قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، لاحقاً بسعر التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. على وجه التحديد، فإن استثمارات الديون المحتفظ بها ضمن نموذج عمل يهدف لجمع التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تحتوي على تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة القائمة تقاس بشكل عام بسعر التكلفة المطفأة في نهاية الفترة المحاسبية اللاحقة. تقاس جميع استثمارات الديون الأخرى واستثمارات حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.
- يتعلق أهم تأثير لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) بشأن تصنيف وقياس المطلوبات المالية بالمحاسبة للتغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (تسمى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) المنسوبة للتغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك المطلوبات. على وجه الخصوص، بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) فإنه بالنسبة للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يعرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المنسوبة للتغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك المطلوبات المالية في بيان الدخل الشامل الآخر إلا إذا كان الاعتراف لآثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات في الدخل الشامل الآخر من شأنه أن يخلق أو يضخم عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة. لا يتم إعادة تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر الائتمانية لمطلوبات مالية إلى الربح أو الخسارة، لاحقاً. فيما سبق، وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، كان كامل مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يعرض في الربح أو الخسارة.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير عام ٢٠١٥م، ويسمح بالتطبيق المبكر.

ينظر البنك في الآثار المترتبة على المعيار، وأثره على البنك وتوقيت تطبيقه من قبل البنك.

- معايير التجميع وترتيبات الاشتراك والمؤسسات الشريكة والإفصاحات

في مايو ٢٠١١م، صدرت مجموعة من خمسة معايير للتجميع وترتيبات الاشتراك والمؤسسات الشريكة والإفصاحات متضمنة معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠): البيانات المالية المجمعة ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١١): الترتيبات المشتركة ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٢): لإفصاح عن المصالح في منشآت أخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ (المعدل في عام ٢٠١١م): البيانات المالية المنفصلة ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ (المعدل في عام ٢٠١١م): الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة. موضح أدناه المتطلبات الرئيسية لهذه المعايير:

- يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) محل أجزاء معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): البيانات المالية المجمعة والمنفصلة التي تتناول البيانات المالية المجمعة. تم سحب إس آي سي ١٢ التجميع – منشآت الأغراض الخاصة عند إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠). بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) هناك أساس واحد للتجميع، وهو السيطرة. بالإضافة إلى ذلك يضم معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) تعريفاً جديداً للسيطرة يتضمن ثلاثة عناصر هي: (أ) السلطة على المستثمر فيها، (ب) التعرض أو الحقوق لعائدات متغيرة من مشاركتها مع المستثمر، و(ج) القدرة على استخدام قوتها على المستثمر للتأثير على مبلغ عائدات المستثمر. أضيفت توجيهات مكثفة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) للتعامل مع سيناريوهات معقدة.
- يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١): المصالح في المشاريع المشتركة. يتناول معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) كيف يجب أن تصنف ترتيبات مشروع مشترك بين طرفين أو أكثر لهم سيطرة مشتركة. تم سحب إس آي سي-١٣ المنشآت المسيطر عليها بالاشتراك – المساهمات غير النقدية من قبل المشتركين عند إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١). بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) تصنف الترتيبات المشتركة كعمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة بناءً على حقوق والتزامات أطراف الترتيبات. في المقابل، بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١)، هناك ثلاثة أنواع من الترتيبات المشتركة: المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، والموجودات الخاضعة للسيطرة المشتركة والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة.
- بالإضافة إلى ذلك، يطلب من المشاريع المشتركة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) أن تأخذ بالاعتبار استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة، في حين يمكن محاسبة المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١) باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة أو المحاسبة النسبية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٢) هو معيار إفصاح ويطبق على المنشآت التي لديها مصالح في شركات تابعة، وترتيبات مشتركة، وشركات زميلة و/أو منشآت منظمة غير مجمعة. بشكل عام، فإن متطلبات الإفصاح في معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٢) هي أكثر عمقاً من تلك الموجودة في المعايير الحالية.
- هذه المعايير الخمسة فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣م. ويسمح بالتطبيق المبكر مع اعتبار أن يكون تطبيق جميع هذه المعايير الخمسة بشكل مبكر في نفس الوقت.

تعتقد الإدارة أنه نظراً لأن البنك ليس لديه أي استثمارات في شركات تابعة أو مشاريع مشتركة أو شركات زميلة، فإنه لن يكون لهذه المعايير والتعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك. لكن، إذا حدث، مستقبلاً، أن استثمرت البنك في أي شركات تابعة أو مشاريع مشتركة أو شركات زميلة فإن المحاسبة لهذه المعاملات سوف تتأثر.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣): قياس القيمة العادلة

يمثل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١): المصالح في المشاريع المشتركة. يتناول معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) كيف يجب أن تصنف ترتيبات مشروع مشترك بين طرفين أو أكثر لهم سيطرة مشتركة. تم سحب إس آي سي-١٣ المنشآت المسيطر عليها بالاشتراك – المساهمات غير النقدية من قبل المشتركين عند إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١). بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) تصنف الترتيبات المشتركة كعمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة بناءً على حقوق والتزامات أطراف الترتيبات. في المقابل، بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١)، هناك ثلاثة أنواع من الترتيبات المشتركة: المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، والموجودات الخاضعة للسيطرة المشتركة والعمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة.

- بالإضافة إلى ذلك، يطلب من المشاريع المشتركة بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١١) أن تأخذ بالاعتبار استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة، في حين يمكن محاسبة المنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١) باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة أو المحاسبة النسبية.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٢) هو معيار إفصاح ويطبق على المنشآت التي لديها مصالح في شركات تابعة، وترتيبات مشتركة، وشركات زميلة و/أو منشآت منظمة غير مجمعة. بشكل عام، فإن متطلبات الإفصاح في معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٢) هي أكثر عمقاً من تلك الموجودة في المعايير الحالية.
- هذه المعايير الخمسة فعالة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣م. ويسمح بالتطبيق المبكر مع اعتبار أن يكون تطبيق جميع هذه المعايير الخمسة بشكل مبكر في نفس الوقت.

تعتقد الإدارة أنه نظراً لأن البنك ليس لديه أي استثمارات في شركات تابعة أو مشاريع مشتركة أو شركات زميلة، فإنه لن يكون لهذه المعايير والتعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك. لكن، إذا حدث، مستقبلاً، أن استثمرت البنك في أي شركات تابعة أو مشاريع مشتركة أو شركات زميلة فإن المحاسبة لهذه المعاملات سوف تتأثر.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣): قياس القيمة العادلة

يمثل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) مصدراً وحيداً لتوجيه قياسات القيمة العادلة والإفصاحات عن قياس القيمة العادلة. يحدد المعيار القيمة العادلة ويضع إطار العمل لقياس القيمة العادلة، ويتطلب إفصاحات عن قياسات القيمة العادلة. إن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) واسع، وينطبق على كل من بنود الأداة المالية وبنود الأدوات غير المالية والتي تتطلب أو تسمح لها معايير التقارير المالية الدولية الأخرى قياسات قيمة عادلة وافصاحات عن قياسات القيمة العادلة، إلا في ظروف محددة. بشكل عام، فإن متطلبات الإفصاح في معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) هي أكثر اتساعاً من تلك المطلوبة في المعايير الحالية. على سبيل المثال، الإفصاحات الكمية والنوعية، على أساس التسلسل الهرمي ثلاثي المستويات للقيمة العادلة المطلوبة حاليا بالنسبة للأدوات المالية فقط تحت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٧): "الأدوات المالية: الإفصاحات" سيتم توسيعه من قبل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) لتغطية جميع الموجودات والمطلوبات التي تدخل في نطاقه.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣م، ويسمح بالتطبيق المبكر.

تتوقع الإدارة أن يؤثر تطبيق المعيار الجديد على المبالغ المعلن عنها في البيانات المالية وينتج عنه إفصاحات أكثر اتساعا في البيانات المالية.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): عرض بنود الدخل الشامل الآخر

تحتفظ التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) بخيار عرض الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر إما في بيان واحد أو في بيانين منفصلين ولكن على التوالي. ومع ذلك، فإن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) تتطلب إجراء إفصاحات إضافية في قسم الدخل الشامل الآخر بحيث يتم تجميع بنود الدخل الشامل الآخر هذه في فئتين: (أ) البنود التي لن يعاد تصنيفها في وقت لاحق إلى الربح أو الخسارة، و (ب) البنود التي سيعاد تصنيفها في وقت لاحق إلى الربح أو الخسارة عند استيفاء شروط معينة. يتطلب توزيع ضريبة الدخل على بنود الدخل الشامل الآخر على نفس الأساس.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٢م. سيتم تعديل عرض بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لذلك عندما يتم تطبيق التعديلات في الفترات المحاسبية المستقبلية.

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-ب أساس إعداد البيانات المالية (تتمة)

ج) *المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة المصدرة ولكن ليست سارية المفعول بعد ولم تطبق مبكراً :*

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢): الضرائب المؤجلة – استرداد الموجودات الأساسية

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) استثناءً للمبادئ العامة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) بأن قياس الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة يجب أن تعكس النتائج الضريبية التي ستتبع من الطريقة التي تتوقع المنشأة استرداد القيمة الدفترية لبند الموجودات. على وجه الخصوص، بموجب التعديلات، يفترض أن عقارات الاستثمار المقاسة باستخدام نموذج القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): عقار الاستثمار، تسترد من خلال البيع لأغراض قياس الضرائب المؤجلة، ما لم يتم دحض الافتراض في ظروف معينة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢م. ومع ذلك، فإن الإدارة لا تعتقد أن هذه التعديلات ستؤثر على البيانات المالية للبنك.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) (المعدل في عام ٢٠١١): منافع الموظفين

تغير التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) محاسبة خطط المنافع وانهاء الخدمة المحددة. يتعلق أهم تغير في المحاسبة للتغيرات في التزامات المنافع وموجودات الخطة. تتطلب التعديلات الاعتراف بالتغيرات في التزامات المنافع وفي القيمة العادلة لموجودات الخطة عند وقوعها، لذلك يلغى "منهج الممر" المسموح به بموجب النسخة السابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) ويسرع الاعتراف بتكاليف الخدمات السابقة.

تتطلب التعديلات أن يتم الاعتراف بكافة المكاسب والخسائر الاكتوارية فوراً من خلال الدخل الشامل الآخر لتعكس صا التقاعد المعترف بها في بيان المركز المالي القيمة الكاملة للعجز والفائض للخطة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٣م وتتطلب التطبيق بأثر رجعي مع استثناءات معينة. لا تعتقد الإدارة أن التعديلات ستؤثر على البيانات المالية للبنك.

إن الاستثناءات من معايير التقارير المالية الدولية إلتزاماً بأحكام القوانين واللوائح المحلية الصادرة عن البنك المركزي اليمني هي كما يلي:

أ) استخدام حد أدنى لنسب مئوية ثابتة لقاء خسائر القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني في منشوره رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م وفي منشوره رقم (٥) لسنة ١٩٩٨م؛ و

ب) إدراج المخصص العام لقاء المخاطر المحتسب على القروض والسلفيات المنتظمة ضمن المخصص العام لقاء القروض والسلفيات وليس ضمن حقوق الملكية.

إن تأثير هذين الاستثناءين على البيانات المالية للبنك غير مادي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م.

٢-ج الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة إجراء تعديلات وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات ومبالغ الموجودات والمطلوبات المالية المعلنة في تاريخ البيانات المالية ومبالغ الإيرادات والمصروفات المعلنة خلال الفترة المالية موضع التقرير. تتكون التقديرات التي ترى إدارة البنك أنها تحمل مخاطر جوهرية للتعديلات المادية في الفترات اللاحقة. بشكل أساسي. من المخصص لقاء انخفاض القروض والسلفيات.

يأخذ البنك، بعين الاعتبار، العوامل التالية عند تحديد المخصص لقاء القروض والسلفيات والمطلوبات المحتملة:

- المركز المالي للعميل ككل؛
- نسبة المخاطرة، أي قدرة العميل على القيام بأنشطة ربحية في مجال عمله وتحصيل دخل كافي يمكنه من سداد المديونية؛
- قيمة الضمانات المقدمة وإمكانية تحويل ملكيتها إلى البنك؛ و
- تكلفة تسوية المديونية.

تقديرات الإدارة

تستند التقديرات والافتراضات الأساسية على خبرة البنك السابقة وعوامل أخرى متعددة يعتقد البنك أنها معقولة في ظل الظروف السائدة والتي تشكل نتائجها أساس الأحكام التي يصدرها بشأن قيم الموجودات والمطلوبات التي قد لا تكون ظاهرة من مصادر أخرى. لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المصاحبة بشكل دوري ويعترف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

٢-د ملخص السياسات المحاسبية الأساسية

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يعترف بجميع المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل. إن المشتريات أو المبيعات "الاعتيادية" هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب استلام الأصل خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في اللوائح التنظيمية أو حسب أعراف السوق.

العملات الأجنبية

أ) يحتفظ البنك بسجلاته بالريال اليمني،وهي عملة البنك وظيفياً وعرضاً .

ب) يجري قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية، التي هي بمعاملات عملة أجنبية أو يتطلب سدادها بعملة أجنبية، مبدئياً بالريال اليمني وفقاً لسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملات. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي إلى الريال اليمني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. يتم إدراج كافة الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من إعادة التقييم في بند "الأرباح التشغيلية الأخرى" أو بند "المصروفات التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الشامل.

ج) لا يتعامل البنك بعقود صرف العملات المستقبلية.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية. فإن النقدية وشبه النقدية تشتمل على كل من النقدية في الصندوق. والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي اليمني باستثناء أرصدة الاحتياطي القانوني. والودائع تحت الطلب لدى البنوك الأخرى وأذون الخزانة بتواريخ استحقاق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ امتلاكها.

الأرصدة المستحقة من البنوك ومعاملات الأسواق المالية الأخرى

تعرض الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك بسعر التكلفة بعد حسم أي مبالغ شطبت وأي انخفاض في قيمها. تظهر جميع معاملات الأسواق المالية وودائع العملاء بسعر التكلفة المعدل بالمبالغ المطفأة.

أذون الخزانة

تظهر أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي اليمني نيابة عن وزارة المالية بقيمتها الاسمية معدلة لأي خصم غير مطفأ قائم في تاريخ بيان المركز المالي. وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تعتبر أذون الخزانة، التي تستحق خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، جزءاً من الموجودات النقدية وشبه النقدية.

المخصصات لقاء خسائر القروض والمطلوبات المحتملة

إلتزاماً بتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة في منشوره رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م وفي منشوره رقم (٥) لسنة ١٩٩٨م يتم تكوين مخصصات للقروض وتسهيلات السحب على المكشوف والسلفيات والمطلوبات المحتملة بالإضافة إلى نسبة مئوية للمخاطر العامة تحتسب من إجمالي القروض وتسهيلات السحب على المكشوف والمطلوبات المحتملة الأخرى، بعد حسم الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات مصرفية. يتم تحديد المخصصات بناء على مراجعة دورية شاملة لمحفظة الائتمان والمطلوبات المحتملة. وبناءً عليه. يتم تكوين المخصصات طبقاً للنسب التالية:

• القروض المنتظمة. بتضمنهُ القروض تحت المراقبة	%١
• الالتزامات المحتملة المنتظمة. بتضمنهُ الحسابات تحت المراقبة	%١
• القروض والالتزامات المحتملة غير المنتظمة:	
- الديون دون المستوى	%١٥
- الديون المشكوك في تحصيلها	%٤٥
- الديون الرديئة	%١٠٠

عندما يتبين عدم إمكانية تحصيل قرض ما. بعد استكمال كافة الإجرا من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها للمحفظة. يتم شطبه بحسمه من المخصص. تظهر القروض المقدمة للعملاء في بيان المركز المالي بعد حسم المخصص والفوائد غير المحصلة. تظهر المبالغ المحصلة من القروض والسلفيات التي سبق شطبها للسنوات السابقة في بند "إيرادات التشغيل الأخرى".

الفوائد المعلقة

تمثل الفوائد المعلقة الفوائد على القروض والسلفيات غير المنتظمة وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني والتي يعترف بها كإيرادات عند تحصيلها فقط. تعتبر أرصدة الفوائد المعلقة جزءاً من المخصص المجنب لقاء الديون المشكوك في تحصيلها بموجب أحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م.

٢.8 السياسات المحاسبية الأساسية (تتمة)

ملخص السياسات المحاسبية الأساسية(تتمة)

المخصصات لقاء خسائر القروض والمطلوبات المحتملة (تتمة)

9. الاستثمارات.

بصف ،استمارات غير التجارية. كما في تاريخ البيانات المالية. إلى استثمارات متوفرة للبيع أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

أ) الاستثمارات المتوفرة للبيع

إن الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات مالية يقصد الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة. وقد تباع لتلبية متطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أنها غير مصنفة ضمن القروض والحسابات المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها أو الموجودات المالية بالقيمة العادلة عبر الربح أو الخسارة. يُعترف بالموجودات المالية المتوفرة للبيع مبدئياً بالقيمة العادلة وهي النقدية المدفوعة لقاء الشراء بما فيها أي تكاليف للمعاملة. وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الخل الشامل باستثناء خسائر الانخفاض وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي. حتى يتم إلغاء الاعتراف ببند الموجودات المالية.

إذا تقرر أن أحد الموجودات المالية المتوفرة للبيع قد انخفض. فيتم الاعتراف في بيان الدخل بالربح أو الخسارة المتراكمة. التي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. ومع ذلك. يتم احتساب الفائدة باستخدام "طريقة سعر الفائدة الفعلّ" وأية أرباح أو خسائر للصرف الأجنبي من الموجودات النقدية الُصنّفة على أنها استثمارات متوفرة للبيع فيتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يُعترف بمقسوم الأرباح من أدوات الملكية المتوفرة للبيع في بيان الدخل الشامل تحت بند "الدخل من مقسوم الأرباح" عندما يتقرر حق البنك في استلام المبلغ.

ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

حيثما يكون لدى البنك نية إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بموجودات مالية حتى تواريخ استحقاقها فإنه يتم إدراجها بسعر التكلفة المطفأة ناقصةً خسائر انخفاضها.دُطفأ العلاوات والخصومات على الاستثمارات المحتفظ بها حتى تواريخ استحقاقها باستخدام "طريقة سعر الفائدة الفعّل" وترحل إلى إيرادات الفوائد.

العقارات والضمانات التي آلت للبنك من العملاء وفاءلديون متعثرة

يحصل البنك في بعض الأحيان على عقارات وفاءاً لقروض وسلفيات تعثر المدينون في سداد قيمتها. بموفقاً لقانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م وتعليمات البنك المركزي اليمني تدرج الموجودات التي تئول ملكيتها للبنك من عملاء سداداً لقروض في بيان المركز المالي ضمن بند "الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك ناقصةً أي انخفاض في قيمتها. ويتم تحميل أي انخفاض في القيمة على بيان الدخل الشامل.

القبولات

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (المعدل) يفصح عن القبولات على صدر بيان المركز المالي في بند "الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى" ويفصح عن المبلغ الدائن المقابل في بند "الأرصدة الدائنة والمطلوبات الأخرى". نتيجة لذلك لا توجد التزامات للقبولات خارج بيان المركز المالي.

العقارات والآلات والمعدات

تشمل الأراضي والمباني بشكل رئيسي الفروع والمكاتب. تظهر جميع العقارات والمعدات والآلات التي يستخدمها البنك بالتكلفة التاريخية ناقصةً الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف ذات الصلة المباشرة بحيازة كل بند من البنود. دُرج المصاريف اللاحقة في القيمة الدفترية لكل بند أو يُعترف بها كبند مُنفصل. كما هو ملائم. فقط. عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البنك منافع اقتصادية مرتبطة بذلك البند وتكون تكلفته قابلة للقياس بموثوقية. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. دُحمل جميع تكاليف الترميم والصيانة الأخرى إلى المصاريف العمومية والإدارية خلال الفترة المالية التي تكبدت فيها.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

هذه دُمثل المشاريع الرأسمالية التي بدأ العمل بها ولكنها لم تكتمل بعد كما في تاريخ التقرير، ويتم قيدها بسعر التكلفة في "الأرصدة المدينة والموجودات الأخرى". وتحول إلى العقارات والآلات والمعدات ويحتسب لها الاستهلاك عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

الاستهلاك

لا تستهلك الأراضي المملوكة. أما العقارات والآلات الأخرى فتظهر بسعر التكلفة أو مبالغ إعادة التقييم ناقصةً الاستهلاك المتراكم.

يتم احتساب الاستهلاك لكل العقارات والآلات والمعدات، باستثناء الأراضي المملوكة، بمعدلات تحتسب لشطب سعر التكلفة أو مبلغ إعادة تقييمها ناقصة القيمة المتبقية المقدرة بناءً على الأسعار السائدة في تاريخ الامتلاك لكل أصل على مدى عمره الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت بالمعدلات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٤) لسنة ١٩٩٩م بهذا الخصوص كما هو مبين أدناه:

• المباني على الأراضي المملوكة	%٢
• التحسينات على العقارات المستأجرة	على فترة عقود الإيجار أو العمر الإنتاجي المتوقع لها أيهما أقل.
• الأثاث والأجهزة – الخزائن	١٠%- ٢%
• السيارات	%٢٠
• السوفيت والكمبيوتر	%٢٠

نُزل القيمة الدفترية لبند الموجودات فوراً إلى مبلغه القابل للاسترداد إذا زادت القيمة الدفترية عن المبلغ التقديري القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد هو أعلى قيمة عادلة لبند الموجودات ناقصة تكلفة بيعه وقيمة استخدامه. لم ينخفض أي بند من بنود العقارات والمعدات والآلات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (٣١ ديسمبر ٢٠١٠م: لا يوجد).

دُحدد الأرباح والخسائر على بنود العقارات والمعدات والآلات المستبعدة بمقارنة مبالغ البيع المحصلة مع القيمة الدفترية، ودُرج ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

الزكاة

يتم دفع الزكاة للسنة، على أساس المبلغ المقرر في مشروع الموازنة العامة والمعتمدة من وزارة المالية، إلى الإدارة العامة للواجبات الزكوية.

ضريبة الدخل

تحتسب الضريبة المستحقة على البنك طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الضريبية السارية في الجمهورية اليمنية

الحسابات النظامية

تتضمن هذه الحسابات التزامات الائتمان الالتزامات لتمديد الائتمان، وكمبيالات خطابات الاعتماد والضمانات والتي صُممت لتلبي متطلبات عملاء البنك. تمثل التزامات تمديد الائتمان التزامات تعاقدية لإجراء قروض وتسهيلات ائتمانية متعاقبة. لهذه الالتزامات، عموماً، تواريخ صلاحية ثابتة أو شروط إنهاء أخرى وتتطلب دفع رسوم. ونظراً لأن صلاحية هذه الالتزامات قد تنتهي دون أن تسحب فإن إجمالي مبلغ العقد لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.دُلزم كمبيالات خطابات الاعتماد والضمانات البنك بتسديد المبالغ المترتبة بالنيابة عن العميل شريطة تعثر العميل عن التسديد وفقاً لشروط العقد.

المطلوبات والالتزامات المحتملة

تظهر المطلوبات والالتزامات المحتملة والتي يكون البنك طرفاً فيها خارج بيان المركز المالي، بعد الهوامش، تحت بند "الحسابات النظامية والالتزامات الأخرى" حيث أنها لا تمثل موجودات أو مطلوبات فعلية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

الاعتراف بالإيرادات

أ) يعترف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل الشامل على أساس مبدأ الاستحقاق الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري المفعول. يقوم سعر الفائدة ساري المفعول على الاعتراف المبدئي للموجودات/ المطلوبات النقدية. ولا يتم تعديله فيما بعد. ولغرض الالتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة في منشوره رقم (٦) لسنة ١٩٩٦م. لا يقوم البنك بتثبيت إيرادات الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية غير المنتظمة. متى تم تصنيف أحد الحسابات كحساب غير منتظم. فإن كافة الفوائد غير المحصلة ذات العلاقة بالأشهر الثلاثة السابقة لتصنيف الحساب كغير منتظم تعكس من الدخل وتقيد كإيرادات فوائد غير محصلة. تستحق الإيرادات من الاستثمارات بناء على إشعار الملكية. ويعترف بتوزيعات الأرباح عند نشوء حق قبضها.

ب) وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بمنشوره رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠م يتم إدراج أي مخصصات مستردة ضمن بند "إيرادات التشغيل الأخرى".

ت) يعترف بإيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية عند استلامها.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال بيان الدخل الشامل

تتضمن هذه الفئة تلك الاستثمارات المعترف بها مبدئياً بسعر التكلفة والمعاد قياسها بالقيمة العادلة. تدرج كافة الأرباح والخسائر المتعلقة بها سواء المحققة أو غير المحققة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها. تدرج الفوائد المكتسبة وتوزيعات الأرباح المقبوضة في إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح على التوالي.

الضمان الاجتماعي

يدفع موظفو البنك حصتهم لقاء الضمان الاجتماعي بحسب قانون التأمينات الاجتماعية للجمهورية اليمنية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م. وتحمل المساهمة السنوية للبنك على بيان الدخل الشامل.

عقود الضمانات المالية

يُعترف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ إعطاء الضمان. إن القيمة العادلة للضمان المالي في تاريخ التوقيع على العقد تساوي صفراً لأن جميع الضمانات يتم الاتفاق عليها بالتراضي بين الأطرف، وقيمة العلاوة المتفق عليها مساوية لقيمة التزام الضمان. لاً يعترف بالعلاوة المستلمة مستقبلاً وبع